فان جميع الاعضاء قد تولدت من الاكل وتنتهي وتذهب قول المجتهدين على نقض الطهارة
الواردة في النقض تخفيفا وتشديدا فمنهم المشدد المخفف ومنهم المتوسط في
الناقض في الماء الذي يتطهر به انما اتفقوا على النقض به البول والغايط والجماع
والجنون واختلفوا في النقض به كمس المحارم ومس الفرج باطن الكف ه
ومس البهيمة واخراج الدم من البدن والغيبة والقهقهة ومس الرباط
الذي فيه صنان ومس المشركين والاوثان والصلبان وقد جمع بينهم بيتين
قولي النقض بمس الفرج وعدمه فجعل النقض به خاصا بالاكابر من العلماء وجعل
عدم النقض خاصا بالعوام من اهل الضرورات كالموسوسين في ايام البرد ه
الشديد فليس للاكابر التي خص بترك الوضوء من مس الذكر والمرأة الا لعذر
شديد وكذلك القول في كل ما جاء فيه تخفيف وتشديد من الشارع كما
سيأتي تبسيطه ان شاء الله تعالى في مبحث ان شاء ربنا المسلمين على هذا من
ربهم **فعلم** ان الناقض حقيقة انما هو الطبيعة المتولدة من الاكل حتى
القول بنقض الكظهارة تخرج حصاة او عود مثلا انما الناقض حقيقة
ما اكل الحصاة او العود من الطبيعة لا نفس الحصاة والعود فان الطبيعة
هي التي تحركت للشهوة لها حتى تجبت العبد عن شهوده لربه عز وجل وليس
في الحصاة والعود اثارة شهوة لو بلعهما المكلف ثم خرجا منه وانما بطلان
الصوم ببلعهما فانما حكم به العلماء سد الباب الاكل من باب تحريم الحرير
كما منعوا الاستمتاع بما بين السرة والركبة فرارا من القرب من الفرج الذي
هو المقصود بالنهي وكما حكموا ببطلان الصوم باكل مقدار سمسمة مع
ان ذلك لا يثير شهوة وكما حرموا شرب قطرة خمر مع ان اصل علة التحريم
هي الاسكار وتنص على ذلك دخول الميل في ذكر الصائم او دبره مثلا ه
فانهم حكموا على فاعل ذلك بالافطار مع انه لا يستمي اكلا ولا شربا ولا شرعا
ولا لغة ولا عرفا **فان قلت** فلم وجب علينا تعميم البدن ه
بالغسل عند خروج المني مع انه دون الغايط في الاستقذار بيقين
فالجواب انما وجب علينا تعميم البدن في الغسل من الجنابة بخروج
المني

المني لانه فرع اقوى من اصله فما وجب تعميم البدن في ذلك الا من حيث اللذ ة
لا من حيث الاستقذار فان الجماع لما كان محسنا باللذة الهائلة عمت بدنه
كله حتى انه لا يكاد يتعقل شيامنها امر بتعميم بدنه بالماء لينعشه من ذلك
الفتور الذي حصل للبدن عقب خروج المني فكانت بالغفلة عن الله تعالى
فيه اكثر من البول والغايط ولذلك قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان القهقهة
في الصلاة تنقض الوضوء لما كانت لا تقع الا من قلب غافل غير حاضر مع ربه
عز وجل ومعلوم ان حضرة الرب منزهة عن وقوع القهقهة فيها من احد من
اهل حضرتها انما شاء لهم الادب والهيبة والدخول **فان قلت** فما
وجه وجوب تعميم البدن على الحايض والنفسا **فالجواب** ان وجه ذلك
زيادة القذر الحاصل من دم الحيض والنفاس وكثرة انتشار الدم في خلالات
البدن بواسطة العروق ومخارجها ايضا فلبعد الزمن المتخلل بين الحيضات
قد ايتشق عليها الغسل كلما حصل موجبه بخلاف الحدث الاصغر لقرب
زمنه من بعضه ايضا عادة فلذلك خفف الامر علينا فيه بغسل الا ء
المفروضة والمسنونة فقط لكثرة تكرر سببها وحلولها ايضا فان ه
اعضاء الوضوء الله تعالى يعاملنا فيها حتى بجبت العبد عن شهوده لربه عز وجل وليس
القلب مع الله تعالى عند ذلك وندم عليه طهرة ذلك العضو ظاهرا وباطنا
وخرجت خطاياه لان من كان مصرا على المعاصي ادبارا لا تخرج له خطايا بغسل
اعضايه بالماء فافهم بخلاف اذا تاب وندم فان خطاياه تخرج ان قبلت ه
توبته بنص الحديث مع الما فيه من الحيثية خضرة الله تعالى التي هي الصلاة
على اكمل حال يليق به **فان قلت** فما وجه اتفاق العلماء على نجاسة
البول والغايط من الادمي دون البهايم التي توكل مع ان الادمي اشرف من
البهايم كلها **فالجواب** انا نقول وبالحانا الاتفاق على نجاسة
بوله وغايطه الا من خصه شرفه فانه هو المكلف دون البهايم فانها
لا توصف بطاعة ولا معصية فلذلك خفف في بولها وغايطها ه
والقاعدة ان الاكل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته وكان ه

عضا